

## البيان الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقد برئاسة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تؤكد فيه على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في ظل الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل من استيطان وتطهير عرقي\*

٢٠٢٢/٢/١٧

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مساء اليوم الخميس ٢٠٢٢/٢/١٧، اجتماعاً برئاسة الأخ الرئيس أبو مازن، حيث بدء الاجتماع بقراءة سورة الفاتحة إجلالاً واحتراماً لشهداء الشعب الفلسطيني، ثم رحب بالأعضاء الجدد في اللجنة التنفيذية وهم الإخوة حسين الشيخ، ود. محمد مصطفى، ورمزي رباح، ود. رمزي خوري رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي، ثم استعرض الرئيس أبو مازن تقريراً مطولاً حول الأعمال أحادية الجانب التي تقوم بها دولة الاحتلال إسرائيل، من الاستمرار بأعمال الاستيطان الاستعماري والتطهير العرقي الذي تقوم به في القدس بأحيائها الشيخ جراح، وسلوان، والمكبر وغيرها، إضافة إلى مناطق أخرى في أنحاء الضفة الغربية، وهدم منازل المواطنين وطردهم منها واستمرار أعمال الاغتيال والقتل التي تقوم بها قوات الاحتلال وفرق المستعربين التابعة لها إلى جانب الأعمال الإرهابية المنظمة التي تقوم بالتنظيمات الإرهابية الصهيونية تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد السيد الرئيس أنه لا يمكن قبول مثل هذه الأعمال، وأن على إسرائيل أن توقف كل ذلك على الفور ولا بد من توفير الحماية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والالتزام بها.

كما أكد سيادته ضرورة قيام الإدارة الأميركية بتنفيذ ما وعد به الرئيس بايدن ووزير خارجيته بلينكن حول إعادة افتتاح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، ومنع استمرار دولة الاحتلال إسرائيل بالقيام بالأعمال أحادية الجانب وفي مقدمتها وقف الاستيطان وهدم بيوت المواطنين وطردهم منها، والعمل على سرعة التحرك لإحياء الرباعية الدولية وعقد اجتماع فوري على المستوى الوزاري لها لتحريك الجهود لإحياء التحرك السياسي لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت مظلة الأمم المتحدة على قاعدة حل الدولتين، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال وتجسيد سيادة الدولة الفلسطينية وحدها على أراضيها المحتلة منذ ٤ حزيران ١٩٦٧ بما فيها عاصمتها القدس الشرقية، ووفقاً لقرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة.

وقررت اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة من أعضائها للبدء على الفور بالاتصال مع كافة الأطراف المعنية عربياً وإقليمياً ودولياً من أجل وضعها تحت مسؤولياتها وحثها على الالتزام

\* المصدر: دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية

بقرارات الشرعية الدولية التي أقرتها بشأن القضية الفلسطينية والبدء بتنفيذها وفق جدول زمني محدد متفق عليه لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني واحتلال أرض دولته وتحويل الأقوال إلى أفعال. ودعت اللجنة التنفيذية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحوار فيما بينها لإزالة أي تباينات وخلافات لتعزيز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوة بقية الفصائل التي ما زالت خارج إطار المنظمة إلى الحوار مع الجميع لتنفيذ ما سبق وتم الاتفاق عليه من أجل إنهاء الانقسام البغيض الذي الحق أكبر الأضرار بالقضية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بين كافة الفصائل والقوى التي تلتزم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والشرعية الدولية، وتحقيق المصالحة والشراكة الكاملة. وعبرت اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير لمبادرة الجزائر الشقيقة والجهود المصرية المتواصلة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

كما أكدت اللجنة التنفيذية ضرورة انتظام اجتماعات القيادة الوطنية للمقاومة الشعبية ودعوة جميع الفصائل الفلسطينية للمشاركة الفعالة بالمقاومة الشعبية والتصدي لقطاعان المستوطنين واعتداءاتهم.

كما أكدت اللجنة التنفيذية ضرورة تفعيل عمل لجان المجلس المركزي حتى يتمكن المجلس من القيام بمهامه ومسؤولياته القانونية والدستورية والرقابية والمتابعة التي أقرها في دورته الأخيرة.

وبحثت اللجنة التنفيذية توزيع المهام والدوائر والملفات الخاصة بعملها وقررت عقد اجتماعها المقبل بتاريخ ٧/٣/٢٠٢٢، لمتابعة تنفيذ قراراتها الخاصة بتنفيذ قرارات المجلس المركزي كافة وما يتعلق بتفعيل وتطوير مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>